



جامعة الدول العربية  
إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعي

# الإعلان العربي لهجرة العمل الدولية

تفعيل دور الهجرة في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي العربي

إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعي - جامعة الدول العربية

22 شارع طه حسين الزمالك - جمهورية مصر العربية

فاكس : 20227351422

هاتف : 20227354306

email : [migration@poplas.org](mailto:migration@poplas.org)

[www.poplas.org](http://www.poplas.org)

أقر هذا الإعلان من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته العادية (78) عام 2006 على المستوى الوزاري، والذي دعى الدول العربية للاسترشاد بما ورد في الإعلان العربي للهجرة الدولية.

(القرار 1664 - د.ع 78 - 2006/9/4)

نحن ممثلو وخبراء الدول العربية المجتمعون بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 17 و18 يوليو/ تموز 2006 للتداول والتوجيه بإقرار مشروع هذا الإعلان، إذ نستذكر ونعيد تأكيد الالتزام بالقرارات التي اعتمدها القادة العرب والمنظمات العربية المتخصصة المعنية بقضايا الهجرة ومنها:

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الصادرة عن المجلس الاقتصادي العربي يونيو 1957

- وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 77 (مارس 1965) بشأن " حرية الانتقال والاقامة والعمل المنصوص عليها في اتفاقية الوحدة الاقتصادية"

- وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 784 (1978) بشأن انتقال العمالة الفنية بين الدول العربية

- وإعلان مبادئ بشأن تنقل الأيدي العاملة العربية (فبراير 1984)

- والاتفاقيتين العربيتين الصادرتين عن منظمة العمل العربية رقمي 1 لسنة 1966 و4 لسنة 1975 (بشأن تنقل الأيدي العاملة العربية)، والاتفاقية العربية رقم 14 لسنة 1981 بشأن "حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الاقطار العربية".

- وكذلك الاتفاقيات العربية رقم 3 لسنة 1971 (بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية)، 8 لسنة 1977 والمتعلقة بالحقوق والحريات النقابية، و9 لسنة 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهني، و15 لسنة 1983 (بشأن تحديد وحماية الاجور)

- ونشير كذلك للميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004، إعلان القاهرة حول الطفولة 2001، البيان العربي لحقوق الاسرة 1994، الميثاق العربي لحقوق الطفل 1993. - وإعلان مبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية (فبراير 2005) .

وإذ نشير الى الوثائق الدولية السارية ذات الصلة. وعلى الاخص :

- الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية وبصورة خاصة الاتفاقية رقم 97 لسنة 1949 والاتفاقية 143 لسنة 1975 والتوصيات الصادرة عن ذات المنظمة وعلى

الأخص التوصيتين رقم 86 بخصوص الهجرة من اجل العمل والتوصية 151 بشأن العمال المهاجرين، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والصادر في مايو 2006 .

- الصكوك القانونية الدولية وعلى الأخص الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم والتي دخلت الى حيز التنفيذ في يوليو/ تموز 2003.

- وكذلك الاتفاقيات والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان بوجه عام وذات الصلة بحقوق العمال المهاجرين، وعلى الأخص الإعلان العالى لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية بشأن إزالة جميع اشكال التمييز العنصرى (1965)، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (1979)، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللا إنسانية او المهينة (1984)، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1989)، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والاطفال (برتوكول الاتجار)، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (برتوكول الاتجار) لعام 2000، (و البروتوكولين ملحقان باتفاقية القضاء على الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية).

- وكذلك مقررات المؤتمرات، الإعلانات الدولية ومنها بالأخص مؤتمر السكان والتنمية (القاهرة 1994) خاصة الفصل العاشر المتعلق بالهجرة الدولية ومؤتمرات المرأة وخطة عملها (بيجين 1995) وإعلان القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995).

- وإذ نؤكد ما جاء بإعلان الأمم المتحدة بشأن الاهداف الانمائية للألفية عن تعميم رؤساء الدول والحكومات على اتخاذ تدابير لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وافراد اسرهم.

- وإذ نعتبر ان معالجة قضايا الهجرة وتداعياتها تستوجب مقاربة كلية تربط الهجرة بأبعاد التنمية والشاركة والتعاون لمواجهة المسبات البنائية للهجرة الكثيفة من فقر وتمييز والتفاوت بين الدول في معدلات الرفاه، وفي معدلات النمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي والاجتماعي .

- وإذ نقر بأن هجرة العمل لها منافع تنموية عدة لدول المنشأ ودول المقصد كما انها تطرح في الوقت نفسه عدة تحديات، وان الحوار المتواصل والشراكة الفاعلة بين دول المنشأ ودول المقصد أفضل السبل لزيادة المنافع ومواجهة السلبيات
- وإذ ندرك تنامى الشبكات الإجرامية المتاجرة بالمهاجرين وخطورتها على المهاجر وعلى الأمن بين البلدان
- وإذ نعتبر ان ارتفاع حجم الإناث بين المهاجرين يستوجب ادماج بعد النوع الاجتماعى في جميع السياسات والاجراءات المعنية بالهجرة الدولية.
- وإذ نؤكد الآثار الايجابية للهجرة، على كل من دول المنشأ والمقصد سواء التي تنتقل إلى الإقليم العربي من كل الجنسيات وبين بلدانه أو إلى خارجه، كما نؤكد اهمية تيسير تنقل العمالة بين البلدان العربية وفقا لاحتياجاتها ليخدم التكامل الاقليمى ويدعم قدراته التنافسية.
- وإذ نثمن جهود الدول العربية في تدعيم سياساتها المعنية بالهجرة الدولية وتعزيز مؤسسات جمع البيانات وإدارة الهجرة وتشجيعها للحوار والتشاور وتبادل المعلومات والبيانات بين دول المنشأ ودول مقصد العمالة ودول العبور
- وإذ نثمن الجهود المهمة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك المنظمات الدولية المعنية بالهجرة، ونشير الى الحوار رفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية الذى سيعقد خلال الدورة (61) للجمعية ونؤكد على تقرير الأمين العام في هذا الشأن والصادر في مايو 2006، بغية تحديد السبل والوسائل الملائمة لزيادة الفوائد الانمائية للهجرة الى اقصى حد وتخفيض الآثار السلبية لها الى ادنى حد.
- وإذ ندرك الاثر السلبى لهجرة الكفاءات النادرة على جهود التنمية وتحقيق اهداف الالفية بالبلدان النامية وبالأخص أثر هجرة العاملين في قطاعات حيوية مثل قطاعى الصحة والتعليم والبحث والتطوير.
- وإذ نسلم بان لم شمل اسرة المهاجر وضمان حقوقه ييسر تفاعل المهاجرين واندماجهم مع مجتمعات المقصد ويرفع من إنتاجيتهم ومساهماتهم في التنمية.

- وإذ ندرك ان نقص البيانات يحد من امكانية وضع سياسات دقيقة وفعالة لإدارة الهجرة وزيادة فوائدها.

- وإذ نقدر الاسهام الايجابي للهجرات العربية في مختلف المناطق داخل وخارج الإقليم العربي، في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وفي تعميق التفاعل الحضاري والثقافي البناء بين الشعوب العربية ومجتمعات المهجر .

- وإذ نقدر جهود ومبادرات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأمينها العام في تحقيق التواصل والتفاعل مع الجاليات العربية في بلدان المهجر ومن أصول عربية من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات لبناء الجسور بين المجتمعات العربية وبين المهاجرين العرب، ومجتمعاتهم ومؤسساتهم بما يعود بالنفع المتبادل على مختلف الأصعدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإنسانية وتنمية الوعي بمختلف القضايا والاهتمامات المشتركة .

- ورحب بصفة خاصة بدور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المزيد من الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالهجرة، وما يتصل بها من حماية حقوقه الإنسانية وتدعيم أوضاعهم الاجتماعية والثقافية والصحية .

1- نؤكد المساهمات الايجابية المتعددة لهجرة العمل على التنمية في دول المنشأ ودول المقصد وندعو لمزيد من اعتراف الإعلام عربيا ودوليا بالدور الايجابي للمهاجر، بما يحسن صورة المهاجر ويحد من العنصرية والمعاداة للآخر ويدعم تفاعل المهاجرين مع مجتمعات المقصد واندماجهم بها.

2- ندعو الدول الاعضاء والاجهزة المتخصصة بالدول العربية المرسلة والمستقبلة للعمالة لتدعيم السياسات الرامية إلى تعظيم الفائدة من الهجرة لصالح التنمية وتدعيم الرفاه والحد من الفقر وتحسين اوضاع الاسر ولتعزير التعاون والتكامل الاقليمي العربي، وللحد من التداعيات السلبية للهجرة وذلك في اطار حوار متواصل وشراكة فاعلة.

3- نؤكد ضرورة اتخاذ الدول سياسات وتدابير عملية لتيسير تحويلات المهاجرين وزيادة مردودها وذلك بإتخاذ إجراءات تحد من تكلفة إرسال التحويلات وتزيد من سرعة تحويلها في ظروف آمنه في كل من دول المنشأ ودول المقصد، وان تسعى

الدول المتلقية للتحويلات لتفعيل مساهمتها في مشروعات تنموية للحد من الفقر وتحسين ظروف المجتمعات المحلية.

4- نحث الدول العربية على المزيد من التنسيق والتشاور من خلال العمليات المؤسسية أسوة بما هو متبع في الأقاليم الأخرى وتبادل المعلومات وتوفير التدريب والتأهيل اللازمين، بغرض تيسير تنقل العمالة بين البلدان العربية وفقا لاحتياجات كل من دول المقصد ودول المنشأ، التنسيق بين الاجهزة وتوحيد السياسات والبرامج وصياغة سياسات وطنية شاملة وواضحة .

5- ندعو الدول العربية لإتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة للاستفادة من الكفاءات الوطنية بتعزيز البحث العلمى ومؤسساته وتحفيز الكفاءات والمبدعين بما يدعم استقرارهم ويحد من نزيف العقول، وإنشاء وتدعيم شبكات العلاقات مع الكفاءات المهاجرة ومؤسساتهم واشراكهم في جهود التنمية وفي نقل وتوطين المعرفة، ونؤكد على ضرورة تضافر الجهود بين دول المنشأ ودول مقصد الكفاءات لإيجاد السبل الكفيلة لضمان استقرار الكفاءات التي تحتاجها الدول النامية وبخاصة منها العاملة في مجالات حيوية كقطاعات الصحة والتعليم والبحث والتطوير وتعويض النقص الحاصل فيها.

6- نحث الدول المستقبلية للعمالة كافة ان تقوم بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، وحماية حقوق المهاجرين من الاعمال غير المشروعة او اعمال العنف، ولاسيما اعمال التمييز العنصرى والجرائم التي يرتكبها افرادا وجماعات بدافع عنصرى او بدافع كراهية الاجانب

7- نحث الدول ذات العلاقة على تطوير وتعزيز القوانين والتشريعات الوطنية وملائمتها قدر الإمكان مع المواثيق والاتفاقات الدولية واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة والفعالة واحكام التنسيق لمكافحة جميع اشكال الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين والقضاء عليها، لحماية الضحايا المتجر بهم، وبالأخص النساء والاطفال المعرضين للسخرة او للاستغلال الجنسى او التجارى، واتخاذ التدابير للوقاية من الشبكات الاجرامية.

8- ندعو الدول والمنظمات ذات العلاقة الى تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات للحد من الهجرة غير النظامية، وتعزيز الحوار والشراكة لتيسير تنقل البشر بين الدول تنقلا قانونيا وآمنا ومنظما.

9- ندعو المجتمع الدولي للعمل الحثيث لوضع حد للاحتلال الاسرائيلي على أساس السلام العادل ومنع عدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني ومواجهة التهجير الفلسطيني وضمان حقوق المهجرين منهم .

10- نهيب بالدول العربية وكافة المؤسسات وقوى السلم داخل البلاد العربية وعلى الصعيد الدولي لتكثيف وتعبئة جهودهم لتسوية النزاعات بالطرق السلمية بما يضمن استقرار شعوب المنطقة ويحد من تيارات الهجرة القسرية.

11- نهيب بالحكومات المعنية بالانضمام الى الاتفاقيات الدولية الخاصة باللجوء، ووضع تشريعات وطنية تضمن حقوق وواجبات اللاجئين ودول اللجوء وتعترف بالفرق الجوهرى بين المهاجرين واللاجئين الذين لهم حقوق وحاجات مميزة ومختلفة وإمكانية استفادة الدول من هؤلاء في بناء التنمية حين منحهم الفرصة الكافية، مع مراعاة عدم تطبيق أية إجراءات تحد من إمكانية تمتع اللاجئين بالحماية الدولية حين محاولة كبح التنقلات غير النظامية .

12- نحث جميع دول المنشأ والمقصد على ادماج بعد النوع الاجتماعى وحماية النساء والفتيات واسر المهاجرين في السياسات المتعلقة بالهجرة وتدعيم التنسيق بين الدول بهذا الخصوص وتيسير لم شمل أسر المهاجرين بما يدعم مساهمات المهاجر في التنمية ويعزز حماية المهاجرات من كافة اشكال العنف والتمييز والاتجار والاستغلال.

13- ندعو الدول كافة للتوعية بالابعاد الصحية وبأبعاد الامراض المنقولة جنسيا وبفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز، وضمان الخدمات الصحية والاجتماعية المهاجرين كافة.

14- ندعو الدول الى تدعيم الجهود البحثية لجمع البيانات وتحليلها وإنشاء قواعد بيانات حول مختلف أبعاد الهجرة وضمن تحديث مستمر لها في إطار من الشفافية وسهولة الوصول إليها بما يمكن من اعداد سياسات دقيقة وفعالة وادارة محكمة للهجرة ومن زيادة الفوائد منها، ودعوة وكالات الامم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية ذات العلاقة لمساعدة الدول لإنشاء تلك القواعد.

15- دعوة الدول إلى مواصلة وتدعيم الحوار العربي - الأوروبي وتعميقه بما يدعم الهجرة النظامية الآمنة ويدعم ويوسع منافع الهجرة ومردودها التنموي في دول الإرسال والاستقبال، وللحد من الإعلام السلبي حول الهجرة وتصحيح صورة المهاجر العربي والاعتراف بأدوار الهجرة والمهاجرين البناءة. وتكثيف التعاون والشراكة لمواجهة التدايعات السلبية للهجرة بالبحر الأبيض المتوسط ولواجهة فعالة لشبكات الاتجار بالمهاجرين.

16- دعوة الدول العربية والمنظمات الدولية ذات الاختصاص والمنظمات المانحة لتدعيم برنامج "المركز العربي للهجرة" بإدارة السياسات السكانية والهجرة بجامعة الدول العربية بما يدعم جهود البحث والدراسة ويضمن توفر بيانات دقيقة وحديثة حول مختلف ابعاد الهجرة، ويدعم فرص الحوار والتشاور وانشطة التدريب والتأهيل على الصعيد الاقليمي ويضمن نشر واسع للبيانات والمعلومات حول مختلف أبعاد الهجرة الدولية .

17- ندعو الحكومات العربية لانتهاج سياسات تنموية وطنية وتكثيف البرامج والمشروعات الهادفة وفي مقدمتها برامج الإصلاح السياسي والديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي للحد من الفقر ومن البطالة، وبالتالي تخفيف الضغط الهجروي، ومواجهة الهجرة غير النظامية .

18- وتنتطلع الى تدعيم جهود جامعة الدول العربية الرامية الى توحيد الرؤيا والسياسات على الصعيد العربي وتوحيد التشريعات والقوانين المعنية بالهجرة الدولية، بهدف دعم وتفعيل دور الهجرة في التكامل الاقتصادي العربي وقيام "سوق عمل عربية" بما يعزز القدرات الاقتصادية التنافسية للدول الاعضاء وذلك اخذا بالاعتبار خصوصيات الدول والتزاماتها الثنائية والدولية.